

متابعة تنفيذ التعهدات الطوعية والنتائج
والتوصيات المتعلقة بالمراجعة الدورية الشاملة

تقرير موجز ٢٠١٠



الفهرس

٤	المقدمة
٥	لمحة تاريخية
	خلق قاعدة بيانات ومعلومات
	في مجال حقوق الإنسان، وتغذيتها
٨	وتوفير الدعم اللازم
	العمل على التطبيق الفعلي
	للاتزامات البحرين في اتفاقيات
١٠	حقوق الإنسان الدولية
	تطبيق منهجية وأسس حقوق
١٨	الإنسان في برامج التنمية
٢٢	النظام الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان
٢٤	تقوية الإطار المعياري لحقوق الإنسان
٣١	تطلعاتنا المستقبلية

المقدمة:

يعتبر حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية ومسؤولية يشارك فيها الجميع، من حكومة و مؤسسات المجتمع المدني و الأفراد.

في هذا العصر الديناميكي من التغيير، سعت مملكة البحرين لتنفيذ قرارات تتعلق بالجوانب النوعية و مبادئ وأسس وآليات حقوق الإنسان، فحماية حقوق الفرد تعتبر من الأولويات الرئيسية التي حاولت الحكومة بكل الوسائل الممكنة للمحافظة عليها و صون حقوقه وكرامته و توفير كافة المستلزمات الأساسية لتعزيز أسس المجتمع.

ولقد انصب اهتمامنا على بناء الدولة الحديثة التي تدعو إلى رقي و تقدم المجتمع، و تتجسد تلك النظرة في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحقيق كل ما هو أفضل على المستوى الاقتصادي و الحكومي و الاجتماعي. و تطبيق هذه الرؤية من خلال الرقي بالفرد و تطويره، إيماناً بأن الفرد هو من أهم الركائز التي من خلالها يمكن التوصل إلى تطوير الدولة وازدهارها.

أنا مصرون على المُضي قدماً مهما كانت الصعاب والتحديات.

يتضمن هذا التقرير موجزا حول متابعة ما تم تنفيذه من تعهدات طوعية و ما تم تنفيذه من نتائج و توصيات تتعلق بالمراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين لعام ٢٠١٠م، و تمثل معالم الانجازات خلال العامين الماضيين، الا أن جهودنا ستستمر الى ما بعد ٢٠١٢م، عندما يحين موعد المراجعة الدورية الشاملة. ان رؤيتنا مبنية على أساس مشاركة الجيل القادم الذي سيتذكر بداية رحلة نحو غد أفضل.

لمحة تاريخية:

في فبراير ٢٠٠٨م، قامت وزارة الخارجية بإطلاق خطة عمل لتطبيق تعهدات مملكة البحرين، والتزاماتها الطوعية ونتائج عملية المراجعة الدورية الشاملة.

وتم الاسترشاد بعدة مبادئ وهي:

١. **المشاركة:** دعوة جميع أصحاب المصلحة الوطنية ذوي الصلة سواء من القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى السلطة القضائية وأعضاء البرلمان والقطاع الخاص للمشاركة بفعالية في إنجاح هذا المشروع.
٢. **الشفافية:** وذلك عبر تبادل ونشر المعلومات من خلال القنوات المخصصة.
٣. **المسؤولية:** والتي تأتي من خلال إنشاء لجنة وطنية مختصة بتنفيذ ما ورد في خطة العمل هذه وتقديم تقارير بشكل دوري لمجلس حقوق الإنسان.
٤. **تكثيف التعاون:** بين حكومة وشعب مملكة البحرين وبين مجلس حقوق الإنسان.
٥. **التزام:** مملكة البحرين التام بكافة النتائج التي سيتم استخلاصها.

وثيقة المشروع للأعوام

من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

تم في ١٠ يوليو ٢٠٠٨م التوقيع على وثيقة المشروع الخاصة بدعم النتائج والالتزامات الطوعية والتعهدات الخاصة بمملكة البحرين في المراجعة الدورية الشاملة للأربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) بين وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تهدف إلى دعم وتنظيم عملية تحقيق المملكة لتعهداتها والتزاماتها الطوعية والنتائج التي تترتبت على تقرير مملكة البحرين بين كافة الجهات المعنية في المملكة سواء كانت حكومية أو أهلية، ويُفضّل المشروع الخطوات التي يجب اتخاذها خلال الأربع سنوات المقبلة حيث ستقدم مملكة البحرين تقريرها الثاني في مجال حقوق الإنسان في ٢٠١٢م.

اللجنة الإرشافية

في ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الإرشافية للمراجعة الدورية الشاملة لمتابعة تنفيذ التوصيات والتعهدات والنتائج الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة تترأسها وزارة الخارجية وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة والاختصاص سواء الحكومية أو الأهلية، وضمن مشاركة كافة أطراف المجتمع لمتابعة تنفيذ خطة العمل.

وتضم عضوية اللجنة كل من:

- وزارة الخارجية
- وزارة الداخلية
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الإعلام
- وزارة الصحة
- وزارة العدل والشؤون الإسلامية
- النيابة العامة
- وزارة العمل
- المجلس الأعلى للمرأة
- هيئة تنظيم سوق العمل
- الجهاز المركزي للمعلومات
- غرفة التجارة والصناعة
- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية
- جمعية الشغافية البحرينية
- الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الإنسان
- الاتحاد النسائي البحريني
- جمعية المحامين البحرينية
- الاتحاد العام لنقابات العمال
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة

وقد عقدت اللجنة ستة اجتماعات منذ إنشائها، كان الهدف منها متابعة عملية الإشراف وتحديد المهام الملغاة على عائقها، استرشادا بوثيقة المشروع وخطة العمل الوطنية.

مديرية المشروع

في فبراير ٢٠١٠ تم اختيار الأستاذة جورجيا برينيونيه لإدارة مشروع مملكة البحرين في المراجعة الدورية الشاملة، وسيكون دورها متابعة خطة العمل للمراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين حتى عام ٢٠١٢، وكذلك التواصل والتعاون مع كافة أعضاء اللجنة الاشرافية.

المخرجات الخمس لخطة العمل:

١. خلق قاعدة بيانات ومعلومات في مجال حقوق الإنسان، وتغذيتها وتوفير الدعم اللازم.
٢. العمل على التطبيق الفعلي للالتزامات البحرين في اتفاقيات حقوق الانسان الدولية.
٣. تطبيق منهجية وأسس حقوق الإنسان في برامج التنمية.
٤. النظام الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتوفير الدعم اللازم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
٥. تقوية الإطار المعباري لحقوق الإنسان، بالتوافق مع المخرجة الثانية المعنية ببناء القدرات، والنظر في القوانين الحالية وصياغة قوانين جديدة، إذا لزم الأمر.

خلق قاعدة بيانات ومعلومات في
مجال حقوق الإنسان، وتغذيتها
وتوفير الدعم



تدشين كتاب عن حقوق الانسان

قامت لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بدعم كتاب الصحفية أماني المسقطي بعنوان (ملف البحرين الحقوقي في جنيف من الإجراء "١٥٠٣" إلى المراجعة الدورية الشاملة).

ويقع الكتاب في ١٩٠ صفحة يتناول خلالها التطور الزمني لتعامل البحرين مع ملف حقوق الإنسان في المحافل الدولية، واستعرض الكتاب الأجهزة الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة، وركزت الكاتبة في كتابها على مفهوم الاستعراض الدوري الشامل ودور مملكة البحرين خلال الاستعراض الدوري الشامل حيث تعتبر أول

موقع المراجعة الدورية الشاملة الإلكتروني

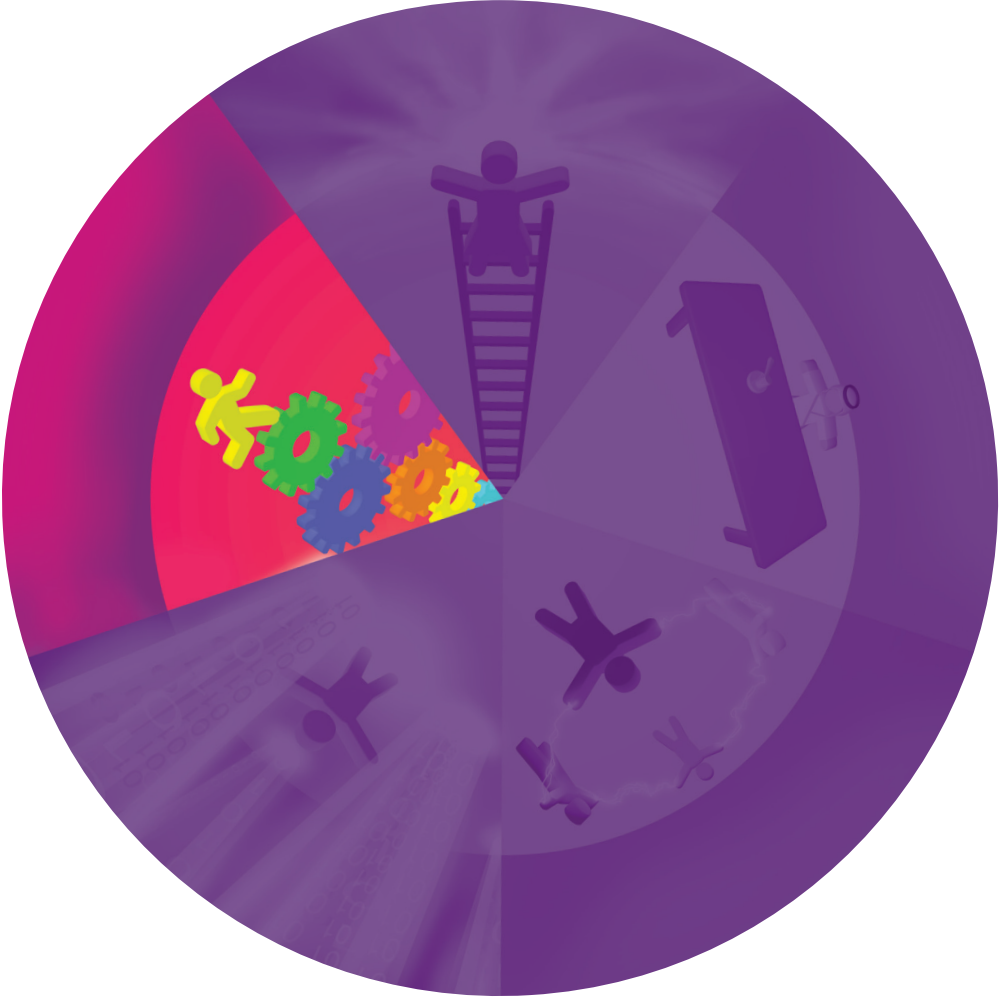
دشنت لجنة المراجعة الدورية الشاملة في ٢ ديسمبر ٢٠٠٩م موقعاً الكترونياً خاصاً بها (www.upr.com)، حيث احتوى الموقع -الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى العالم في مجال المراجعة الدورية لحقوق الإنسان- على معلومات ومستندات تخص حقوق الإنسان كلجان اتفاقية الأمم المتحدة ومصادر حقوق الإنسان، كما يحتوي الموقع على مختلف المعلومات التي تخص حقوق الإنسان مثل المرأة والطفل والحق في العمل وعدم التمييز وغيرها من الحقوق. كما يضم الموقع كافة الجهود والأنشطة التي تقوم بها مملكة البحرين والقوانين في مجال حقوق الإنسان.



دولة تخضع للاستعراض والتقرير الوطني الذي قدمته المملكة لمجلس حقوق الإنسان.

وقد تمت الاستعانة بمواقع مثل , Twitter Facebook Youtube للتواصل مع الجمهور، وفتح قنوات اتصال لتبادل المعلومات والأفكار .

العمل على التطبيق الفعلي
لالتزامات البحرين في اتفاقيات
حقوق الإنسان الدولية



نحن ملتزمون بالعمل بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية

المجتمع المدني بمملكة البحرين وقد أوصت الورشة أن يعقد المؤتمر "الإقليمي/الدولي للتجارب المقارنة للمراجعة الدورية الشاملة" بشكل دوري كمحفل يتعاون فيه الحكومات مع المجتمع المدني للاستمرار في التشاور والمشاركة والاستفادة من الدروس السابقة.

جاءت التوصيات بمثابة حافز لنا للسير في الطريق الذي اخترناه والذي نحن مستمرون فيه ولن نحيد عنه

توصيات مجلس حقوق الإنسان:

- في إطار قيام البحرين بدراسة ومراجعة اتفاقيات حقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد بقصد النظر في إمكانية الانضمام إليها، فقد وافق مجلس الوزراء الموقر على التصديق على الاتفاقية العالمية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمت إحالته للمجلس التشريعي.
- تمحورت إحدى التوصيات عن إمكانية البحرين في النظر في توجيه دعوة إلى الأمم المتحدة للمشاركة في حلقة عمل لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل. وعليه فقد عقد في الفترة من ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ المؤتمر الإقليمي/الدولي للتجارب المقارنة للمراجعة الدورية الشاملة: الماضي، الحاضر، المستقبل، حيث شهد المؤتمر مشاركة واسعة من ممثلين نحو ٢٣ دولة عربية وغربية إضافة إلى مشاركة عدة منظمات دولية مختصة كمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بجنيف ومنظمة العفو الدولية ومنظمات

تعهداتنا الطوعية:

تعهدت مملكة البحرين طوعياً بعدد من التعهدات سواء عند ترشحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان في السنة الأولى من عمر المجلس، أو عند إعادة ترشيحها لعضوية المجلس للمرة الثانية. وألزمت نفسها بعدد من التعهدات التي رأت بأنها ضرورية وحيوية ليستقيم أي برنامج من شأنه تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان، والرقمي بمفاهيم وأطر المشاركة المجتمعية.

ويمكن أن نوجز هنا أهم ما تم تحقيقه من تلك التعهدات الطوعية:

- تتابع البحرين توصيات الإجراءات الخاصة ذات الصلة بحقوق الإنسان في المملكة.
- أكدت مملكة البحرين في كافة تعهداتها لمجلس حقوق الإنسان بأنها ستتبني أفضل الممارسات.
- رحبت مملكة البحرين بزيارة السفير مارتين اهومبييه رئيس مجلس حقوق الإنسان السابق في مايو ٢٠٠٩م بمناسبة زيارة الأمين العام للأمم المتحدة.
- إستقبلت مملكة البحرين في شهر ابريل ٢٠١٠م المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافى بيلاي، حيث قامت بلقاء جلالة الملك وعدد من المسؤولين والناشطين في مجال حقوق الإنسان لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.
- الطلب من المفوضية السامية للأمم المتحدة المعاونة في ما نسعى له

من تطوير وتدعيم المناهج التعليمية والحوارات التدرجية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

- إن مملكة البحرين تبذل كافة الجهود اللازمة للقضاء على كافة صور الاتجار بالأشخاص و استغلال البشر بطريقة غير قانونية. وعلى هذا الصعيد، فقد قامت البحرين بتفعيل مواد ونصوص قانون مكافحة الاتجار في الأشخاص، حيث تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تضم عددا من الأعضاء من مختلف الأجهزة الحكومية والجمعيات الغير حكومية، والتي من اختصاصها

تتمحور تعهداتنا حول تعزيز حقوق الإنسان على أرض الواقع، إلى التعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى التعاون مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس حقوق الإنسان بوجه خاص.

وضع برامج بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا من معاودة إيذائهم، كما انها تعرض تقارير سنوية على الجهات الدولية المعنية بشأن التدابير التي تم اتخاذها لمكافحة الاتجار بالأشخاص، علماً بأن اللجنة دشنت تقريرها السنوي في ابريل ٢٠١٠م.

- ومن الجدير بالذكر قيام وزارة الداخلية بإنشاء وحدة متخصصة لجرائم الاتجار بالأشخاص لمكافحة هذه الظاهرة.
- كما أن وزارة التنمية الاجتماعية قد قامت بإنشاء داراً لإيواء ضحايا الاتجار بالأشخاص تخضع لإشرافها بالتعاون مع الأجهزة القضائية المختصة.
- كما أكدت وزارة الداخلية التزامها الدائم بعدم التعرض للمسيرات السلمية طالما تمت في إطار القانون، شريطة عدم ارتكاب المشاركين فيها لأعمال تجمهر وشغب مجرمة قانوناً.
- تنظر البحرين في إمكانية مراجعة بعض التحفظات الحالية على الاتفاقيات التي انضمت إليها، حيث سحبت تحفظها على المادة (٢٠) من اتفاقية مناهضة التعذيب، وتقوم بدراسة إمكانية سحب التحفظات الأخرى.
- صدر قرار من وزارة العمل بمنع تشغيل العمال في قطاع الإنشاءات تحت الشمس وفي الأماكن المكشوفة في الفترة ما بين الثانية عشر ظهراً والرابعة عصراً خلال الصيف.



اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو):

تبذل مملكة البحرين من خلال المجلس الأعلى للمرأة، جهودها الهادفة الى اعادة النظر في رفع عدد من التحفظات الواردة في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والقيام بحملات توعوية وورش عمل تهدف الى نشر مبادئ اتفاقية السيداو .

كما تنظر المملكة في التصديق على البروتوكول الاختياري وتنسيق التشريعات الوطنية مع اتفاقية السيداو وتعديلها بما يتلاءم مع الدستور ومبادئ حقوق الانسان .

قانون أحكام الأسرة:

أصدر عاهل البلاد المفدى ملك مملكة البحرين القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩، بشأن أحكام الأسرة (القسم الأول) وذلك بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب، وتسعى مملكة البحرين لتحقيق التوافق المجتمعي لصدور القسم الثاني من قانون أحكام الأسرة.

ويعمل المجلس الأعلى للمرأة على تنفيذ دراسة حول أثر تطبيق قانون أحكام الأسرة في العام ٢٠١٠م . كما تم عقد عدة دورات وورش عمل تدريبية وتوعوية في عام ٢٠٠٩، تمحورت حول التالي :

- ندوة حول حقوق الطرفين في وثيقة عقد الزواج.
- حملة حقوق المرأة في وثيقة عقد الزواج.
- ورشة حول آثار العنف الأسري للاعلاميين والشباب.
- دورة تدريبية لاعداد مدربات حول استخدام دليل المرأة في اجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية.
- دورة حول حق المرأة ذات الاحتياجات الخاصة في المساعدة القانونية.

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري:

تسعى حكومة مملكة البحرين للتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وذلك بإجراء المشاورات والمباحثات مع كافة الجهات ذات العلاقة.

الجنسية:

رفع المجلس الأعلى للمرأة توصية الى صاحب الجلالة الملك المفدى لتعديل المادة (٤) في قانون الجنسية لعام ١٩٦٣ على نحو يخول منح أبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني الجنسية البحرينية، وفقاً لضوابط ومعايير موضوعية تضمن حقوق المرأة البحرينية في المساواة والمحافظة في الوقت ذاته على مبدأ سيادة الدولة، حيث تم منح ٣٧٢ من أبناء البحرينيات الجنسية بأمر ملكي.

وصدر ايضا القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

العمالة المنزلية:

يناقش حاليا في السلطة التشريعية قانون العمل الجديد والذي يتضمن أحكاما من شأنها أن تحمي العمالة المنزلية. ومن هذه الأحكام الالتزام بتحرير عقد العمل، وتحديد الأجور والاجازة السنوية، ونهاية الخدمة والاعفاء من رسوم التقاضي، وغيرها من المواضيع التي تبين الحقوق والالتزامات لكلا الطرفين.

النوع الاجتماعي (الجندر):

منذ عام ٢٠٠٨م والمجلس الأعلى للمرأة يبذل كافة الجهود في سبيل الارتقاء بوضع المرأة في المجتمع، حيث عُقدت العديد من المؤتمرات الوطنية وورش العمل مثل:

- اجتماع المائدة المستديرة لمناقشة كيفية ادماج احتياجات المرأة في التنمية ٢٠٠٨.
- تم عقد المؤتمر الوطني حول ادماج النوع الاجتماعي في التنمية ، وذلك للتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة وتحفيزها على إدماج احتياجات المرأة في برامجها وموازاناتها ٢٠٠٨.

- صدر تعميم من وزارة المالية بشأن مراعاة أن يكون للميزانيات المقدرة انعكاس واضح للخطة الوطنية لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية وللموازنة الاستراتيجية للنوع الاجتماعي.
- تم ادراج مشروع ادماج احتياجات المرأة في التنمية كأحد الأهداف الرئيسية في وثيقة التعاون بين المجلس وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي التي بدأ تنفيذها في ٢٠٠٩.
- تم تحديد نقاط ارتكاز في مجلس الشورى ووزارة المالية والعمل والصحة والتنمية الاجتماعية والعدل والتربية وسيتم العمل على تدريب كوادر نقاط الارتكاز على كيفية إدماج احتياجات المرأة وتضمينه ضمن سياسات وموازنات خطط عمل هذه الجهات.
- تم عقد ورشة عمل حول أهمية وكيفية إعداد الموازنات الاستراتيجية لاحتياجات المرأة (أغسطس ٢٠٠٨).
- تم عقد ورشة عمل حول بناء القدرات في مجال إدماج احتياجات المرأة في السياسات والخطط (نوفمبر ٢٠٠٨).
- تم عقد ورشة عمل حول سبل التوعية وكسب التأييد حول إدماج احتياجات المرأة في التنمية (يونيو ٢٠٠٩).
- تم عقد ورشة عمل حول كيفية إدماج النوع الاجتماعي في الإعلام (مارس ٢٠٠٨).
- سيقوم المجلس بعقد المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية تحت عنوان «إدماج احتياجات المرأة البحرينية في التنمية، ٢٠١٠».

قانون الصحافة

وافق مجلس الوزراء في مارس ٢٠٠٨ على إصدار قانون خاص بالصحافة ، حيث ينص القانون على إلغاء عقوبة الحبس على الصحفي ، والقانون حالياً أمام السلطة التشريعية للمناقشة والاعتماد.

دعوة الإجراءات الخاصة

تعمل مملكة البحرين على النظر في دراسة توجيه دعوات الى المقررين والمكلفين بالإجراءات الخاصة.

الالتزام بالمدد الزمنية لتقديم التقارير

إن مملكة البحرين ملتزمة بتقديم تقاريرها في الوقت المناسب، وتحاول حث الجهات ذات العلاقة على العمل على انجاز التقارير المطلوبة للجان الاتفاقيات خلال المدد الزمنية المحددة.

قانون مكافحة التمييز

أشارت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى أن القانون الوطني لا يزال يفتقد لتعريف التمييز العنصري الذي يتضمن الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاقية. كما طلبت اللجنة معلومات إضافية بشأن السكان . وبناءً عليه فان مملكة البحرين سوف تضمن تقريرها التالي إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معلومات إضافية بشأن متابعة الملاحظات الختامية للجنة وتوصياتها كما أنها سوف تبحث إمكانية الحصول على المساعدات الفنية المناسبة التي من شأنها تحعيم التطبيق الوطني لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز.



قانون تنظيم سوق العمل

قامت مملكة البحرين وبخطوة تاريخية تهدف إلى الارتقاء بحياة العمالة الوافدة بتنفيذ المادة (٢٥) من قانون تنظيم سوق العمل والتي تعطي الحق للعامل الأجنبي الانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر ، وذلك دون الإخلال بالحقوق المقررة لصاحب العمل بموجب عقد العمل المبرم بين الطرفين . وقد واجهت هذه الخطوة اعتراضات كبيرة من جانب قطاع رجال الأعمال ، إلا أن الحكومة ملتزمة بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في أن حرية العمل مكفولة للجميع .

اتفاقية مكافحة الفساد

صدقت مملكة البحرين بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م .

تطبيق منهجية وأسس حقوق الإنسان في برامج التنمية



(العدالة في المجتمع تعني معاملة الجميع بالتساوي بموجب القانون وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعني أيضاً إعطاء الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وتقديم الدعم للمحتاجين من خلال توفير التدريب المناسب على الوظائف وتوفير الضمان الاجتماعي)

رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠

إن حقوق الانسان هي جزء لا يتجزأ من روئيتنا ٢٠٣٠، ونحن نطمح للتحول الى اقتصاد مبني على الثروة النفطية الى اقتصاد منتج قادر على المنافسة والتي تشكلها الحكومة ويقودها القطاع الخاص الرائد- اقتصاد يرفع من الطبقة الوسطى من البحرينيين الذين يتمتعون بمستويات معيشية جيدة من خلال زيادة الانتاجية والوظائف ذات الاجور المرتفعة. فمجتمعنا والحكومة الرشيدة تعمل على بناء مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة لضمان حق كل بحريني في حياة آمنة وتحقيق كافة إمكانياتهم.

حقوق الإنسان والتربية

- أصدرت وزارة التربية والتعليم في ٢٠٠٩ قرارا بتشكيل فريق إعداد خطة في مجال التربية على حقوق الإنسان بالوزارة يتكون من ٢٠ عضواً من مختلف الإدارات.
- كما تم تشكيل فريق مصغر لإعداد هيكلية الخطة المطلوبة في مجال التربية على حقوق الإنسان، وقد نفذ الفريق في الأول من شهر إبريل ٢٠١٠ ورشة عمل بعنوان ادوار إدارات وزارة التربية والتعليم في تطبيق خطة التربية على حقوق الإنسان، شارك فيها ممثلين عن جميع إدارات وزارة التربية بلغ عددهم ٧٠ مشاركاً وذلك بهدف نشر مبادئ حقوق الإنسان واعتمادها في جميع إدارات الوزارة.
- تسعى مملكة البحرين إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى الأطفال ابتداءً من المراحل التعليمية الأولى من حياتهم، وقد تم إدخال ثقافة حقوق الإنسان في كتب التربية للمواطنة في جميع الصفوف بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.

- مستوى عال من الدعم الاجتماعي يعطي جميع البحرينيين بدايةً مساوية.
- جميع المواطنين البحرينيين والمقيمين لهم حق الحصول على الرعاية الصحية الجيدة.
- نظام تعليمي ذو مستوى عال يمنح جميع البحرينيين الفرصة لتحقيق طموحهم.
- وجود بيئة آمنة.
- يتمتع المواطنون البحرينيون والمقيمون ببيئة معيشية مستدامة وجذابة.
- وكمثال على تطبيق منهجية حقوق الانسان في برامج التنمية:

مشاركة المجتمع المدني

- في إطار حرص مملكة البحرين من خلال الأدوات القانونية على دعم المنظمات الغير حكومية، وبالحدود الفعّال الذي تضطلع به هذه المنظمات، اتخذت وزارة التنمية الاجتماعية العديد من الوسائل التوجيهية لمضاعفة فاعلية الجمعيات الأهلية من خلال زيادة التنسيق فيما بينها وتوفير أوجه التسهيلات لتنفيذ أنشطتها وإشراكها في جميع الورش والندوات والمؤتمرات التي تقوم بها الوزارة.
- كثفت وزارة التنمية الاجتماعية من برامج الدعم الفني للمنظمات الأهلية من خلال تقييم الأداء المؤسسي لما يقارب من ٣٨ جمعية وطنية في عام ٢٠٠٩. إضافة إلى قيام المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بالوزارة بتنظيم عدد من ورش العمل التدريبية، كما قامت الوزارة بزيادة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقديم الدعم الفني والمالي للمنظمات الأهلية، حيث تضمن تدريب الكوادر البشرية ووضع الخطط السنوية.

تمكين المرأة

- يهدف برنامج تمكين إلى المشاركة الفعّالة للمرأة البحرينية من خلال تهيئتها للعمل في مشاريع صغيرة خاصة بهم، حيث ساهم البرنامج في دعم النساء من خلال تمويل ميسر لشراء حافلات صغيرة، كما تم دعمهن في عدة برامج مثل تدريبهن على الخياطة وشراء مستلزمات وأدوات الخياطة المطلوبة، وكل هذا يأتي من خلال تعاون المجلس الأعلى للمرأة الدمج مع البرنامج في المسيرة المشتركة لتمكين المرأة.
- أطلق المجلس الأعلى للمرأة مؤخرًا، وبالتعاون مع برنامج تمكين وبنك إيداع، محفظة مالية بقيمة مليون دينار مخصصة لبرنامج تمكين المرأة.
- سعت الحكومة في العمل على تمكين المرأة وإدماجها في المناصب القيادية والسياسية في مختلف القطاعات، فقد شغلت المرأة في السنوات القليلة الماضية مناصب قيادية عدة، فقد أصبحت وزيرة، وقاضية، وأمين عام مساعد للمحكمة الدستورية، وعضوة في مجلس الشورى والنواب، وغيرها من المناصب التي تمنحها الفرصة في صنع القرار. وهذا مؤشر مميز لإثبات وجود المرأة ومساواتها بالرجل، مما يؤكد على ريادة مملكة البحرين في دعم حقوق المرأة وإدراجها في المناصب العليا.
- ومن ضمن هذه الجهود، وقّع برنامج تمكين اتفاقية مع الاتحاد النسائي البحريني للعمل على تزويد المرأة البحرينية بأسس التدريب على المهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي.

مشاركة البحرين في المنتديات الدولية

- تساهم البحرين في العملية الجارية حالياً لوضع معايير لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكذلك بالمشاركة في منتديات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تتم فيها مناقشات معايير حقوق الإنسان.
- شاركت البحرين في مؤتمر ديربان الاستعراضي الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢٠-٢٤ ابريل ٢٠٠٩م والذي تضمن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والخوف من الأجانب والتعصب المتصل بذلك الذي عقد في ديربان عام ٢٠٠١م، والذي ساهم في الوثيقة الختامية. كما أكدت مملكة البحرين رفضها لكافة أشكال التمييز العنصري، وقبولها بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية يتوجب على الدول كافة العمل على تعزيزها ودعمها.
- كما إنها مستمرة في المشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه المتعددة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن.

- وقعت البحرين في مارس ٢٠١٠م على البرنامج الوطني للعمل اللائق في البحرين وذلك بمشاركة كل من وزارة العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، والاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية.
- كما شاركت مملكة البحرين في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأعربت عن التزامها باحترام وحماية حقوق الإنسان على أراضيها وتعزيز حقوق الإنسان على مستوى العالم.

النظام الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان



- في ١١ نوفمبر ٢٠٠٩م صدر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الأمر الملكي رقم (٤٦) لعام ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان .
- مهمتها تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان ونشر الوعي من خلال ممارسة مهامها بحرية وحيادية واستقلالية تامة طبقاً لمبادئ باريس.
- وتشكل من رئيس ونائبين للرئيس وعشرين عضواً من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ومدة عضويتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. حيث تعتبر هذه الخطوة إحدى أهم إنجازات مملكة البحرين فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الطوعية التي اتخذتها البحرين على عاتقها في آلية المراجعة الدورية الشاملة.
- من أهم اختصاصات المؤسسة وضع إستراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، واقتراح الآليات والوسائل الخاصة لتحقيقها. كما تعمل على دراسة التشريعات والنظم المعمول بها والتي

تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان. كما تختص المؤسسة ببحث ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية للمعاهدات الدولية المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، وتلقي الشكاوي المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها وإحالتها على الجهات ذات الاختصاص للنظر فيها. كما تبحث بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتنمية العلاقات معها. ومن أهم اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إصدار ونشر تقارير تبين أهم التطورات والجهود التي بذلتها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان.

- كما صدر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في ٢٥ إبريل ٢٠١٠م أمر ملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ بتعيين أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والذي يبلغ عددهم ٢٣ عضواً.

تقوية الإطار المعياري لحقوق الإنسان



برامجنا لبناء القدرات:

تعهدت مملكة البحرين عند إعادة ترشيدها لعضوية مجلس حقوق الإنسان بتعزيز وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع، والتركيز على برامج بناء القدرات، حيث بدأت اللجنة الإشرافية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عقد سلسلة من ورش العمل الهادفة إلى تعزيز برامج بناء القدرات في مختلف المجالات، ويمكن إجمالها فيما يلي:

ورشة عمل خاصة بمبادئ باريس:

أقامت لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان ورشة عمل تعريفية بأهم مبادئ باريس وأفضل الممارسات الخاصة

يجب أن نعمل معا من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ولن يتأتى ذلك إلا بتكثيف برامج بناء القدرات وإشراك كافة فئات المجتمع

بتأسيس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك خلال الفترة من ٢٤-٢٢ يوليو ٢٠١٠م.

وقد شاركت في الورشة العديد من الجهات الحكومية و الأهلية وتمت مناقشة العديد من الجوانب الخاصة عن مبادئ باريس

وتقديم الخدمات الاستشارية، وتحري وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة الشكاوى الفردية. كما قدمت الورشة دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حكم القانون و دورها اتجاه الحكومة، والمجتمع المدني.

البرنامج التدريبي في القانون الدولي والدستوري وحقوق الإنسان:

أقامت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الاستشارات والدراسات القانونية والدستورية بجامعة البحرين برنامج تدريبي في القانون الدولي والدستوري وحقوق الإنسان وذلك خلال الفترة ١ مارس إلى ٤ يونيو ٢٠٠٩م. حيث شمل البرنامج عدة مواضيع مثل القانون الدولي العام، القانون الدستوري وحقوق الإنسان وإعداد تقارير المراجعة الدورية الشاملة.

شارك في البرنامج التدريبي كل من الجهات التالية: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الإعلام، وزارة الصحة، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، النيابة العامة، وزارة العمل، المجلس الأعلى للمرأة، هيئة تنظيم سوق العمل، الجهاز المركزي للمعلومات، غرفة التجارة والصناعة، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية، جمعية الشفافية، الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الإنسان، الاتحاد النسائي، جمعية المحامين البحرينية والاتحاد العام لنقابات العمال.

ورشة عمل (الوقاية من التعذيب وتجريمه ضمن اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق بالاتفاقية)

عقدت لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان ورشة عمل حول الوقاية من التعذيب وتجريمه ضمن اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق بالاتفاقية وذلك في الفترة ٦-٧ أبريل ٢٠٠٩.

وتأتي هذه الورشة ضمن التعهدات الطوعية لمملكة البحرين، حيث نصت المعاهدة على إمكانية مراجعة بعض التحفظات الحالية على الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة وعلى سبيل المثال فقد سحبت البحرين تحفظها على المادة (٢٠) من اتفاقية مناهضة التعذيب. وقد نُظمت هذه الورشة بالتعاون مع رابطة منع التعذيب ومنظمة العفو الدولية.

ناقشت الورشة الإجراءات المتبعة للوقاية من التعذيب وضرورة الالتزام تجرime التعذيب حيث تأتي من منطلق القانون الدولي، وحرصت الورشة على ضرورة زيادة فعالية مكافحة التعذيب بفضل الإدماج الكامل لمفهوم التعذيب.

وتم خلال عمل الورشة عرض ورقة عمل تتضمن الالتزام بالتحري في الاتهامات ووضع نظام للشكاوى، واستعرضت الورشة البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة ومكافحة التعذيب.

ورشة عمل (الصحة وحقوق الإنسان)

نظمت لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان ورشة عمل حول الصحة وحقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال الفترة ١٣-١٤ مايو ٢٠٠٩.

وتضمنت الورشة أهم الأهداف التي تربط بين الصحة وحقوق الإنسان، ومعنى الحق في الصحة، وكيفية تعزيز حقوق الإنسان في برامج الصحة العامة وناقشت الورشة في أعمالها الحق في الرعاية الصحية كأحد الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان، والدور الوطني ومنظمات المجتمع المدني للتوعية بالصحة.

وفي نهاية أعمال الورشة ناقش المشاركون ضرورة ضمان حقوق العاملين بالقطاع الصحي من أطباء وممرضين ورفع الوعي والقدرات لهم بالإضافة إلى تشكيل لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة والأطراف المعنية المختلفة والتي تعمل وفقاً لاستراتيجيات وبروتوكولات محددة. كما ناقشت ضرورة استخدام أساليب الدعوة للرقى بالمجتمع المدني وصنع القرار واستخدام الصحافة كجانب توعوي.

ورشة عمل حول إدارة السجون

قامت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة خلال الفترة ٣-٤ يونيو ٢٠٠٩ بعقد ندوة حول إدارة السجون بالتعاون مع اللجنة

الدولية للصليب الأحمر. وقد تطرقت الورشة إلى أهم الاشتراطات الواجب توافرها في السجون ومن أهمها الشروط الصحية والأخلاقيات الطبية في أماكن الاحتجاز وكيفية معاملة السجناء، حيث هدفت الورشة إلى تبادل الأفكار بين المختصين من مملكة البحرين والمنظمات الدولية فيما يخص التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى طرح الأفكار والتصورات بشأن إدارة السجون وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات بشأن هذا الموضوع وطرق تطبيقها.

حيث شارك في الورشة عدد من الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية وقدمت وزارة الداخلية والنيابة العامة عرضاً لأهم الجهود المبذولة في المملكة في إدارة السجون.

ورشة عمل حول "حقوق الطفل"

نظمت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ورشة عمل حول (حقوق الطفل)، خلال الفترة ٢٦ - ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩. وعقدت هذه الورشة ضمن إحدى التعهدات التي تؤكد على ضرورة بناء القدرات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان حيث أن مملكة البحرين سبّاقة في مجال التعاون من أجل تأمين حقوق الطفل.

وناقشت الورشة أهم الموضوعات التي تتعلق بمفاهيم ومبادئ وخصائص اتفاقية حقوق الطفل و مبادئ التربية الحديثة

من حيث النظرة لطرق وأهداف التعليم، والبيئة التربوية الصديقة والطرق الملائمة لتعزيز حقوق الطفل عبر مختلف الوسائل التي تحتويها المناهج الدراسية. كما تم استعراض بعض طرق التعليم الملائمة لحقوق الطفل والتي تساعد على استيعاب مفهوم حقوق الإنسان بطريقة مبسطة. وشارك في هذه الورشة عدد من المدرسين والمدارس من مختلف المراحل التعليمية.

ورشة عمل حول "حقوق الإنسان والمسؤوليات"

قامت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بعقد ورشة في الفترة ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٩، مختصة للإعلاميين حول "حقوق الإنسان والمسؤوليات" وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ويأتي ذلك في إطار التزام البحرين بتنفيذ تعهداتها الطوعية والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، حيث نصت إحدى هذه التوصيات على ألا يؤدي مشروع قانون الصحافة إلى تقييد التعبير من دون وجه حق، وهو هدف نسعى جمعياً إلى تحقيقه.

وقد ناقشت الورشة معنى ونطاق قانون حقوق الإنسان الدولي وتطرقت لنظرة شاملة على منظومة حماية حقوق الإنسان ودور الصحفيين في حماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومتابعاتهم للتوصيات الصادرة عن المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين.

يتزايد فهمنا للأمور وتتطور مداركنا من خلال تبادل الخبرات وتكثيف الزيارات.

والنظر إلى أهم ملامح الخطة الوطنية الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان.

زيارة وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة

في شهر أكتوبر ٢٠٠٨ قام وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بزيارة إلى البحرين للإطلاع على تجربة المملكة في مجال المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان.

وقد قام الفريق المعني بملف المراجعة الدورية الشاملة في وزارة الخارجية بتقديم عرض حول تجربة المملكة في هذا الإطار وقد تطرق العرض إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أولاً: العملية التي انتهجتها وزارة الخارجية في إعداد تقريرها الأول للمراجعة الدورية الشاملة في مجال حقوق الإنسان .

وثانياً: العملية التي تمت بها مناقشة تقرير المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر أبريل ٢٠٠٨م.

وثالثاً: الخطوات التي تقوم وزارة الخارجية بتنفيذها حالياً في المملكة مع الجهات المعنية لتنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية والتوصيات الخاصة في تقريرها في مجال حقوق الإنسان.

كما تم التطرق إلى الحقوق الخاصة بالصحفيين والتي من أهمها حرية التعبير وإبداء الرأي ، حيث شارك في الورشة عدد كبير من الإعلاميين من مختلف الصحف المحلية والجهات الحكومية و الجمعيات الأهلية.

دورة تدريبية عن الاتجار بالبشر وحقوق الانسان

في إطار جهودنا المعنية بتكثيف الدورات وورش العمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان، فقد ساهمنا بدورنا في دعم دورة تدريبية تختص في إجراءات التحقيق ومقاضاة من يتاجرون بالبشر، حيث قامت النيابة العامة وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بعقد هذه الدورة في الفترة من ٢٨ - ٣١ مارس ٢٠١٠ .

وتعدت هذه الدورة مفاهيم وتعريف الاتجار بالبشر وكيف أنه يعد من أشد أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، كما ناقشت طرق التعامل مع الضحايا أثناء المحاكمة والتحقيق، وقد تطرقت الدورة أيضاً إلى كيفية جمع الأدلة ودراسة الحالات، والتعاون الدولي وأنواع المساعدات المتبادلة في هذه القضايا.

الزيارات وتبادل الخبرات:

زيارة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان

استضافت مملكة البحرين بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٨، خبيرة حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان السيدة " كارين لكي"، حيث تم التماز وإلقاء الضوء على جهود مملكة البحرين لتحقيق مزيد من الانجازات على صعيد حقوق الانسان،

زيارة رئيس مجلس حقوق الإنسان السفير "مارتن أهومبيهي"

ضمن تعهد البحرين في إمكانية دعوة رئيس مجلس حقوق الإنسان، استقبل رئيس اللجنة الإشرافية الدكتور نزار بن صادق البازنة بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩، رئيس مجلس حقوق الإنسان " الدكتور مارتن أهومبيهي"، حيث تم التباحث والتشاور في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تطرق اللقاء إلى آلية المراجعة الدورية الشاملة.

وقد أثنى رئيس مجلس حقوق الإنسان على علاقة مملكة البحرين الوطيدة بالمجلس وأشاد بتجربة البحرين وخبرتها الواسعة في المراجعة الدورية الشاملة والتي يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها.

زيارة وفد من جمهورية العراق

في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩م زار وفد حكومي من جمهورية العراق الشقيقة البحرين، وذلك من أجل الاطلاع على تجربة المملكة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان، حيث قدم لهم موجز عن تجربة مملكة البحرين في المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان ودور المفوضية السامية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والدولي .

وقد قام فريق عمل المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية بتقديم عرض مفصل حول الخطوات والمنهجية التي انتهجتها مملكة البحرين في طريقة إعداد التقرير الوطني ومناقشته أمام مجلس حقوق الإنسان.

كما تم استعراض أهم الإجراءات التي اتبعتها مملكة البحرين لتنفيذ التوصيات والتعهدات التي أسفرت عنها عملية المراجعة الدورية الشاملة التي تسعى إلى تعزيز وتطوير حقوق الإنسان على أرض الواقع.

تطلعاتنا المستقبلية

« إن الإشادة الدولية الواسعة بسجل البحرين في مجال حقوق الإنسان تثبت أننا نسير معاً في الاتجاه الصحيح حيث ستظل الديمقراطية خيارنا والعدل رائدنا، ومصالح البحرين لدينا فوق أي اعتبار»

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى

لقد قطعنا عدة أشواط في طريق الارتقاء بمفاهيم حقوق الإنسان، والطريق ما زال طويلاً وشاقاً، ونحتاج إلى تضافر كافة الجهود سواء الحكومية أو الأهلية.

يجب أن نكون نسيجاً مترابطاً من كافة شرائح المجتمع، نأخذ على عاتقنا جميعاً الوصول إلى الهدف المنشود، ومجابهة التحديات مهما كبرت وتشابكت، فنحن مصممون مهما كانت الظروف على إنهاء ما بدأناه والرسو على بر الأمان.

لا شك أنه مهما بذلنا من جهد في تنفيذ تعهداتنا، فإنه ما زال أمامنا الكثير من التحديات التي يتطلب علينا اجتيازها في سبيل تطلعاتنا وطموحاتنا المستقبلية.

إننا نتطلع إلى بناء وتأسيس مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف، ولكي نصل إلى ذلك ينبغي علينا أن نحقق للمجتمع ما يلي:

- الحصول على أعلى مستوى ممكن من التعليم حيث يمكن من خلاله الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق الطموحات.
- تمكين المجتمع من الحصول على رعاية صحية ذات نوعية عالية.
- تمكين المرأة وإدماجها في مختلف المجالات ولا سيما القيادية.
- توفير الوظائف المناسبة لمختلف فئات المجتمع.
- حماية الطفل وضمان حفظ حقوقه.
- توفير البيئة الآمنة.
- تقديم الدعم الإسكاني والإعانات لمن هم في أمس الحاجة إليها.



وزارة الخارجية

ص.ب : 547 ، المنامة
مملكة البحرين

هاتف: +973 17 227 555

فاكس: +973 17 212 603

موقع إلكتروني: mofa@mofa.gov.bh

بريد إلكتروني: www.upr.bh